



مركز رواق بغداد
REWAQ BAGHDAD CENTER

تقدير موقف | كانون الأول 2022,22

التضخم في العراق بين هدر الانفاق العام وافراط الاستيراد

إعداد : عبد الحسين جليل الغالبي



مقدمة

شهد الاقتصاد العراقي بعد عقد التسعينات تضخماً جامحاً أثر غزو الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية على البلد، مما أدى الى الدوارة وفقدان الدينار العراقي الى أهم وظائفه وهي مخزن للقيمة، فضلاً عن المشكلات الاجتماعية كانتشار الجريمة والهجرة الى خارج البلد للبحث عن لقمة العيش والفساد المالي الذي تجلت صورته في الرشوة، بيد أنه بعد التغيير السياسي في نيسان (أبريل) 2003، انصب الهدف الأساس للبنك المركزي في استقرار الأسعار ونجح في ذلك من خلال السيطرة على المعروض النقدي والعمل بنافذة بيع العملة لتمويل الاستيرادات بغية مواجهة الطلب المحلي. لان التضخم في العراق مصدره عوامل نقدية متمثلة بزيادة المعروض النقدي، وعوامل حقيقية متمثلة في قصور العرض الكلي فضلاً عن العوامل الخارجية.

أولاً: نبذة عن التضخم عبر ثلاثة عقود (1990 - 2019)

قاد الانفاق الحكومي والريع الاقتصادي التضخم في العراق لمدة طويلة (بعد حرب الخليج الثانية 1990)، اذ كان الانفاق الحكومي المعتمد على الاصدار النقدي خلال حقبة التسعينات المصدر الرئيس للتضخم، وتحملت السياسة النقدية الأعباء التضخمية التي ولّدها استمرار ضغط الطلب الكلي المتأني من الانفاق الحكومي¹، ويتضح ذلك من نظرة سريعة الى الجدول (1) الذي يوضح معدلات التضخم ومعدلات نمو الانفاق الحكومي ومعدلات نمو عرض النقد

¹ عقيل شاكر الشرع، اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 16، 2014، ص6.

الضيق، فقد كان متوسط معدلات نمو الانفاق الحكومي خلال المدة (1991 - 2002) قد وصل الى (68%) وهي نسبة عالية انعكست بشكل مباشر على نمو عرض النقد اذ كان متوسط معدلاته (64%) وهي نسبة عالية جدا ومن ثم وجدت صداها في التضخم الذي وصل متوسط معدلاته بنفس المدة الى (103%)، ولا بد من التأكيد على ان ذلك جاء نتيجة الاعتماد على الإصدار النقدي في تغطية النفقات الحكومية بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق خلال تلك الحقبة. الى جانب معاناة الاقتصاد العراقي من ارتفاع الأسعار بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية وتعرضه للزمات والحروب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الامر الذي عمق ظاهرة التضخم.²

وهنا لابد من التأكيد على ان أعلى النسب بلغها التضخم كانت في عامي (1994, 1995) فقد وصلت الى (492.19, 351.38 %) على التوالي، فضلاً عن أن أعلى نسب نمو للإنفاق الحكومي كانت في هذين العامين (189.24, 246.36 % على التوالي، وأن نمو عرض النقد وصل الى (176.4, 195.2 %) على التوالي. ان الزيادة الكبيرة في المعروض النقدي تبلورت في ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار³، ومن ثم الى اختلاف في الوظائف التي تقوم بها النقود اذ يزداد ميل الافراد للتخلص من السيولة باتجاه تحويلها الى موجودات حقيقية يمكن ان تزداد اقيامها بمرور الزمن⁴.

² ناظم عبدالله وعلي نبع صايل، التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة 2011 – 2020، مجلة الذنانير ، العدد 12، 2018، ص1

³ Fadhil Alshiybani, The Impact of the Growth Rate of Money Supply on Inflation in Iraq for the Period 1990 – 2017, Al- Iraqia University Journal, No. 43, 2019, P472.

⁴ احمد حسين و فاطمة إبراهيم وعدي سالم، التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة 1990 – 2007 ، <https://www.iasj.net>

ونتيجة للاتفاق الذي حصل بين العراق والأمم المتحدة وتمت تسميته (اتفاق النفط مقابل الغذاء) في عام 1996 فقد غير جزئياً من سلوك تلك المتغيرات اذ خفف من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق فقد انخفضت مستويات الأسعار ووصل التضخم الى معدل سالب (-15.43%) ومثله معدل نمو الانفاق الحكومي (-21.46%) ومعدل نمو عرض النقد الى (36.2%).

وسارت معدلات التضخم حتى نهاية المدة المتبقية من حياة النظام السابق بنسب نمو متوسطة للمتغيرات الثلاث، وكان البنك المركزي قبل عام 2003 بمثابة رافعة مالية يقوم بتمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي (سياسة النقد الرخيص) مما تسبب في ارتفاع التضخم بشكل لافت للنظر⁵. ويمكن تقدير حجم الفجوة التضخمية عند المقارنة بين الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بوصفه أحد مكونات الطلب النهائي مع المعروض الكلي من السلع والخدمات⁶. ولكن التغيير الذي حصل بعد عام 2003 دفع بسلوك المتغيرات المدروسة نحو مسار جديد، فقد كان أكثر استقراراً من ذي قبل فقد كان متوسط معدلات التضخم طوال المدة (2003 - 2019) هو (12.95%) ومتوسط معدلات الانفاق هو (48.28%) لنفس المدة فضلاً عن عرض النقد الضيق وصل متوسط معدلات نموه الى (23.9%).

جدول (1) معدلات التضخم السنوية ونمو الانفاق وعرض النقد الضيق في

العراق للمدة 1990 – 2022 (%)

⁵ عمار مجيد شدهان، تقويم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2004 - 2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،

جامعة السويس، المجلد السابع، ملحق العدد الرابع، 2016، ص524

⁶ محمد عبد صالح، التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي الأسباب والاثار والمعالجات، جامعة النهريين، كلية اقتصاديات

الاعمال، ص4

نمو عرض النقد M1	نمو الانفاق العام	التضخم	السنة	نمو عرض النقد M1	نمو الانفاق العام	التضخم	السنة
40.5	0.58	30.9	2007	60.6	23.40	27.25	1991
29.8	52.19	12.7	2008	78.0	87.94	83.81	1992
32.3	6.42-	7.6	2009	96.8	109.69	207.54	1993
38.7	26.16	2.4	2010	176.4	189.24	492.19	1994
20.7	12.30	5.6	2011	195.1	246.36	351.38	1995
2.0	33.50	6	2012	36.2	21.46-	15.43-	1996
15.8	13.30	2.4	2013	8.1	11.66	23.02	1997
1.5-	5.82-	0.8-	2014	30.2	51.95	14.77	1998
10.3-	37.25-	2.4	2015	9.8	12.28	12.58	1999
8.5	4.73-	0.1	2016	16.5	45.00	5.4	2000
1.9	12.56	0.2	2017	24.9	38.77	16.1	2001
1.1	7.13	0.4	2018	39.6	21.09	19.4	2002
11.5	38.15	0.2-	2019	64.35	67.993	103.17	المعدل
23.9	48.28	12.95	المعدل	91.6	94.65	33.5	2003
19.1	31.9-	0.6	2020	75.8	555.20	26.8	2004
16.1	35.18	6	2021	12.3	17.88-	37.1	2005
				35.6	47.13	53.1	2006

عمود التضخم: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة. العمودان والمعدلات في الجدول تم احتسابها من بيانات الانفاق الحكومي الفعلي وعرض النقد الضيق التي تم استقائها من هذه المصادر.

إن الذي يشد الانتباه خلال هذه المدة هي أن الانفاق الحكومي قل تأثيره في نمو عرض النقد وكذلك قل تأثير الأخير في التضخم مقارنة بالمدة السابقة، ويمكن قراءة ذلك من نظرة إحصائية فاحصة فقد تم تقدير العلاقات بين تلك المتغيرات وكانت بعض النتائج تشير الى ان الانفاق الحكومي فسر ما نسبته (88%) من التغيرات في عرض النقد والذي فسر بدوره ما قيمته (89%) من التغيرات في التضخم قبل عام 2003 اما بعده وحتى عام 2019 فلم يفسر الانفاق الحكومي من التغيرات في عرض النقد الا (34%) والذي وضع فقط (26%) من التقلبات في التضخم، مما يدل بشكل واضح ان العوامل المؤثرة في التضخم اختلفت كثيرا عما كانت عليه سابقا والذي يؤشر دخول متغيرات جديدة حركتها السياسة النقدية المستقلة للبنك المركزي العراقي. ولا بد من التأكيد على ان تخلف هيكل الإنتاج المعبر عنه بهيمنة انتاج المواد الأولية على فروع الصناعة التحويلية خلق نوعا من تبعية الاقتصاد العراقي للخارج ولاسيما الدول المتقدمة⁷.

تمكن البنك المركزي وبفضل الاستقلالية التي حظي بها بحكم قانونه الجديد رقم (56) لسنة 2004 من ان يتحكم بالمتغيرات النقدية المؤثرة في

⁷ ميسر قاسم غزال، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 49، 2008. ص132

التضخم، إذ أن هدفه الرئيس اضحى هو السيطرة على مستويات الأسعار والعمل على استقرارها. وهنا فقد ابتدع المركزي فكرة مزاد العملة الأجنبية، والذي سمي لاحقاً باسم (نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية) للتحكم في مبيعات ومشتريات عملة التدخل وهي الدولار للسيطرة على مستويات الأسعار فضلاً عن أهداف المزداد الأخرى في توفير الدولار للتجارة والادخار وما إلى ذلك من مصادر الطلب الأخرى على العملات الأجنبية. ومن الطبيعي أن تركز البنوك المركزية اهتمامها على إبقاء التضخم دون مستويات معينة وعليه فإن البنوك تجد نفسها مضطرة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد أي ضمان معدلات بطيئة لحركة مستويات الأسعار⁸. ولا بد من التأكيد على أن ارتفاع الأسعار خلال السنوات 2003 – 2007 وذلك إثر تطبيق وصفات الصندوق الخاصة برفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية وبعد هذه المدة تم استيعاب هذه الصدمة⁹. وجاء الارتفاع في مجموعة المواد الغذائية والايجارات والوقود والنقل والمواصلات ومجاميع أخرى ويرجع ارتفاع أسعار النقل إلى ارتفاع أسعار الوقود، وعند استبعاد الوقود فإن التضخم الأساس ينخفض بدرجة كبيرة¹⁰.

وحقيقة فقد انخفض التضخم إلى مرتبة واحدة ولاسيما بعد عام 2009 وحتى عام 2019 والأكثر من ذلك كان في بعض السنوات قد هبط إلى مستويات سالبة كما في عام 2014 إذ بلغ (-0.8%) وعام 2019 (-0.2%) وهذا يعلن أن الاقتصاد منذ ما قبل عام 2014 قد دخل مرحلة الانكماش. وعموماً

⁸ رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بدون تاريخ، ص2

⁹ ميثم لعبيبي واحمد هادي، التضخم في عراق ما بعد 2003، المجلة الاقتصادية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد 26، 2021، ص6

¹⁰ سعد زغول بشير، التضخم في الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط- العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، 2012.

كانت الزيادات في عام 2011 تركزت في أسعار المواد الغذائية والسلع والايجات التي رفعت معدلات الرقم القياسي لأسعار المستهلك¹¹.

وهنا لا مناص من ان نوضح ان المركزي قد لجأ الى استعمال سعر الصرف الأجنبي بوصفه مثبتا اسميا, وبدأ بخفض مستوياته حتى وصل الى حدود (1182 دينار \ دولار) بعد ما كان قد ناهز (3000 دينار \ دولار) أواخر عام 2002 ومطلع عام 2003 قبل سقوط النظام السابق, ووضحت قيمة الدينار قوية جدا تصل الى حد المغالاة مقارنة بعملات بلدان الجوار الإقليمي للعراق التي ما فتئت ان استثمرت هذه الفرصة لبسط نفوذها التجاري والاقتصادي على القطاعات الاقتصادية العراقية برمتها من خلال التوسع المستمر في صادراتها للعراق وامسى المجتمع العراقي يتمتع بتلك الميزات التجارية التي منحها له الدينار القوي على حساب انتشار البطالة وتراجع الإنتاج في القطاعات الإنتاجية, وبات الاقتصاد العراقي يتكئ على دكة الربيع النفطي الذي يشكل اكثر من (95%) من الإيرادات التي تمول الموازنة العامة العراقية من بيع دولار الربيع النفطي الى نافذة المركزي واستلام الدنانير, ويتفرج من هذا المكان المرتفع على البطالة والتصر الذي بدا يلتهم الأراضي الزراعية والصدأ والتآكل الذي اخذ مأخذه من المكائن والمعدات الصناعية المتروكة لما تبقى من معامل ومؤسسات الصناعة العراقية والتراجع في قطاعات التعليم والصحة والسياحة وغيرها لصالح تلك الدول.

¹¹ الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق 2021، www.investpromo.gov.iq

وهنا لم يعد للأنفاق الحكومي ذلك التأثير المعهود والحاكم للتضخم كما في ايام العقوبات الاقتصادية بل بات التضخم يتأثر بالمتغيرات التي تحكم الاستيرادات والتي من بينها مستويات الأسعار العالمية وتكاليف النقل الى العراق والمشاكل التي تتعلق بسلاسل التوريد ومشاكل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وغيرها من المتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية، الى جانب ما يمكن ان يأتي من تقلبات وصددمات تصيب أسعار الصرف الأجنبي امام العملات المختلفة للشركاء التجاريين والدول الكبرى وغيرها.

ولذلك كان على البنك المركزي ان يتخذ قرارات تسمح للتضخم بالتحرك نحو الأعلى للاستفادة من الميزات التي يمكن ان يحصل عليها الاقتصاد منه اذ انه سينشط عجلة الاقتصاد ومن المعروف اقتصاديا انه لا بد من قليل من التضخم ليقف بوجه الاستيراد المنفلت دون ضوابط ودون حتى للحد الأدنى من شروط السيطرة النوعية، ولتحريك بعض القطاعات الاقتصادية المشار اليها التي يمكن ان تنبعث فيها الروح لامتصاص البطالة المتفشية بين الشباب العراقي.

ثانياً: سعر الصرف والسلوك الشهري للتضخم

جاء قرار البنك المركزي في أواخر عام 2020 وبالذات في اليوم التاسع عشر من شهر كانون الأول برفع سعر صرف الدولار بنسبة (23%) قراراً مفاجئاً للأوساط الاقتصادية والاجتماعية ولكنه باتفاق سياسي مع الحكومة والحركات السياسية الرئيسية ومباركة من صندوق النقد الدولي وجاء ملبياً للحاجة الاقتصادية، ولكن ما يؤخذ عليه انه كان متأخراً جداً اذ ان الموعد المناسب للتغيير هو بين الأعوام (2010 - 2012) لأنه غدا مغالاً فيه كثير بدءاً من تلك

الأيام, ويؤخذ عليه أيضا ان نسبة الرفع كانت كبيرة اذ كان المفروض بالمركزي ان يلجا الى سعر الصرف الزاحف أي ان التغيير يتم عبر مرحلتين او ثلاث حسب الظروف التي يقدرها, ولكن الذي حصل ان المركزي كان راغبا بالتغيير ولكنه يخشى من ردود الفعل الاجتماعية والسياسية (البيئة الشائكة التي يعمل فيها) التي كانت تقف عائقا امام التغيير, ولكن إصرار الحكومة وتعرضها لازمة مالية خانقة دفعتها نحو الطلب المُلح برفع سعر مبيعاتها من الدولار (كونها المحتكرة له) ولدت ضغطا على المركزي بان يشتري دولارها بالسعر الذي تفرضه والذي لا يقل عن (1450 دينار \ دولار) من وجهة نظرها, وقد جاءت هذه الضغوط متوافقة مع الرغبة المكبوتة للمركزي مما أعطاه المبررات العلنية القوية لاتخاذ قرار الرفع, وفي كل تلك الأحوال وبغض النظر عن الملابسات فان الاقتصاد العراقي كان بحاجة ماسة للتغيير سواءً لإعادة التوازن للعلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين او لتحريك التضخم لتنشيط الاقتصاد, وقبل مغادرة هذا الموضوع فان هناك حديثا يدور في الأوساط السياسية والاجتماعية بالتراجع عن هذا التغيير بعد ارتفاع أسعار النفط ووجود وفرّة مالية لدى الحكومة فان هذا التراجع المزعوم يشكل خطرا كبيرا على البنك المركزي وعلى الاقتصاد العراقي لأنه (باقتضاب شديد) قد توجه نحو الوقوف بوجه الهجمة الاستيرادية الشرسة التي دمرت القطاعات الإنتاجية في العراق وسيهدد الثقة التي تعد عنصرا أساسيا من عمل المركزي وتشجيعا للمضاربين الذين يعيشون فسادا في الاقتصاد وبالذات بالقطاع المالي والمصرفي العراقي. وبإلقاء نظرة على التضخم الشهري الذي يوضحه الجدول (2) فانه يمكن ملاحظة التضخم في شهر كانون 2020 قد وصل الى (3.3%) مقارنة مع شهر

تشرين الثاني من نفس العام الذي كان فيه التضخم سالباً (-0.9%)، وعند المقارنة مع شهر كانون الثاني من عام 2021 فقد زاد بنسبة قليلة وصلت الى (0.8%)، اما مقارنة معدلات التضخم لشهر كانون الأول 2020 مع السنة السابقة فقد وصل الى (3.2%)، ومع سنة 2021 التالية ولنفس الشهر فقد ارتفع بنسبة اكبر وصلت الى (5.3%)، وعند المقارنة مع سنة 2022 (والتي توفرت بياناتها لنهاية شهر ايلول) فان الزيادة في التضخم وصلت الى (5.3%) مقارنة مع شهر ايلول لعام 2021 الذي كان فيه التضخم مرتفعاً (7.3%).

ان هذه الارتفاعات الشهرية في نسب التضخم لا يمكن ان تعزى بكاملها الى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي بل ان هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت بها، ومنها جائحة كورونا التي عرقلت حركة السلع محلياً ودولياً بسبب الاغلاق العام للحركة وعرقلة سلاسل التوريد والامداد، وكذلك ارتفاع أجور النقل الناجم عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً، والذي يشكل عبئاً كبيراً على أجور النقل، فضلاً عن الارتفاع العالمي للأسعار بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي حدثت في شباط 2022 والتي دفعت بأسعار الطاقة والمواد الغذائية نحو الأعلى.

جدول (2) التضخم خلال العامين 2020 – 2021 (%)

2022		2021		2020		الأشهر
سنوي	شهري	سنوي	شهري	سنوي	شهري	
5.3	0.9	3.2	0.8	0.5	0.8	كانون الثاني
5.1	0.5	4	0.7	1	0	شباط
5.2	0.8	4.3	0.6	0.6	0.4	آذار
5.3	0.2	-	-	0.2	1.1-	نيسان
5.4	0.2	5.6	0.04	0.7	0.1-	مايس
5.5	0.7	6.5	0.7	0.1	0.2-	حزيران
5.4	0.5	7.4	0.6	0.1-	0.2-	تموز
-	-	8.2	1.2	0	0.4	أب
5.3	0.2	7.3	0.7-	0.5	0.2	أيلول
		6.8	0.4	0.7	0.8	تشرين الأول
		8.4	0.5	0.3-	0.9-	تشرين الثاني
		5.3	0.3	3.2	3.3	كانون الأول

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك CPI، لأشهر متعددة.

التضخم الشهري يقارن بين الشهر والشهر الذي يسبقه من نفس العام، بينما التضخم السنوي يقارن بين نفس الشهر من هذه السنة مع سابقتها.

ثالثاً: المجاميع السلعية ودورها في تحريك التضخم

ينسحب التضخم في المجاميع السلعية الى معدل التضخم بشكل مباشر لان الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يحتسب منه معدل التضخم يحتسب أصلاً من المجاميع السلعية، وتم اختيار المجاميع الرئيسية والتي تشكل نسبة

(80.763%) من مجموع اوزان تلك المجاميع والتي يوضحها الجدول (3) ومنه نرى ان مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية كان التضخم فيها قد تحرك بنسبة معقولة خلال عام 2021 اذ وصل الى (4.7%) واقل من معدل التضخم نفسه وذلك لشمولها بالدعم والبطاقة التموينية وكذلك مجموعة السكن والبناء والكهرباء والغاز ومجموعة الملابس والاحذية ولكن مجموعة النقل تحركت بنسبة عالية بلغت (13.3%) وهذا ناجم عن ارتفاع أسعار النفط عالميا في حين ارتفعت مجموعة الصحة اكثر من ذي قبل والتي هي كانت مرتفعة في الأعوام السابقة لتصل الى (16.1%) بسبب جائحة كورونا وارتفاع أجور النقل العالمي وسعر الصرف فضلا عن ان هذا القطاع يتميز بارتفاع الأجور والارباح فيه كثيرا عن بقية القطاعات الأخرى مما دفع التضخم فيه نحو الارتفاع. ولابد من التأكيد على ان السلع التي تدرج ضمن تلك المجاميع هي سلع مستوردة وتحمل في أسعارها التضخم نحو الاقتصاد العراقي للأسباب التي مر ذكرها.

جدول (3) التضخم لبعض المجاميع السلعية للأعوام 2019 – 2021 (%)

معدل التضخم	الصحة	الملابس والاحذية	النقل	السكن والمياه والكهرباء والغاز	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	التفاصيل
100	4.142	6.472	15.185	25.359	29.605	الوزن
0.2-	3.4	0.9-	09.-	1.5-	0	2019
0.6	8.1	0.3-	0.1-	0.1-	0.5-	2020
6	16.1	3	13.3	2.2	4.7	2021

تم الاحتساب بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة.

رابعاً: الخاتمة

وختاماً وفيما يجب اتخاذه فان لابد من ضبط الانفاق الحكومي بشكل دقيق لكونه مصدر الطلب الكلي والاساس الذي يتحرك في ضوء التضخم، واستثمار الوفرة المالية في تشغيل القطاعات الإنتاجية وتوسيع قاعدة العرض وتنويعها، لمواجهة الطلب المتزايد وكبح جماحه، وليس في التوظيف بالقطاع الحكومي، ووضع قيود صارمة على الاستيرادات غير الضرورية وضبط المنافذ الحدودية للسيطرة على الاستيراد وتوفير الموارد المالية المهدورة، وضرورة المحافظة على سعر الصرف الحالي على اقل تقدير حتى عام 2025 ومن ثم يمكن التفكير برفعه ثانية لأنه لازال مغالى في سعره وحسب الظروف التي يراها البنك المركزي.

وما يدعم هذا راي خبراء صندوق النقد الدولي بعد اختتام زيارتهم للعراق اذ اصدروا بيانا يحمل الرقم (22/159) في 19 أيار (مايو) 2022 يؤكدون فيه على ان الاقتصاد العراقي سيتعافى بشكل جيد في ضوء ارتفاع أسعار النفط، ومن المتوقع ان يصل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 الى مستويات ما قبل الجائحة، ولا بد وان تكون الأولوية متركزة نحو تخفيف اثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر هي الأولوية الأكثر احاحا، واكد البيان على ضرورة استغلال الظروف المؤاتية في سوق النفط للإسراع بتنفيذ

إصلاحات هيكلية ودعم الأولويات الاجتماعية – الاقتصادية لتعزيز قوة الاقتصاد
العراقي في الاجل المتوسط والطويل¹².

¹² صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 159 \ 22، خبراء الصندوق يختتمون زيارة الى العراق، 2022 مايو 19،
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/05/19/pr22159-iraq-imf-staff-concludes-staff-visit-to-iraq>



مرکز رواق بغداد
REWAQ BAGHDAD CENTER